ISSN:2605-6259
The Lixus journal of history and Humanities
دورية مغربية محكمة متخصصة في التاريخ والعلوم الإنسانية
مجلة ليكسوس Revue Lixus

قضايا تاريخ الزمن الراهن:

الدولة والحركة الأمازيغية بالمغرب:من التهميش إلى الاعتراف

The State and the Amazigh movement in Morocco:From marginalization to recognition

محمد بليلض
دكتور باحث في العلوم السياسية
جامعة محمد الخامس، الرباط-أكدال.

revues.imist.ma/index.php/Lixus/index
lixus.magazine@gmail.com

■الاستشهاد المرجعي:
-محمد بليلض،الدولة والحركة الأمازيغية بالمغرب:من التهميش إلى الاعتراف ،مجلة ليكسوس،العدد 50،يناير 2024،صص:8-24.

■الملخص:
يتناول هذا المقال ظروف ظهور الحركة الأمازيغية في المغرب، وكيفية تأثير السياقات الدولية والوطنية، على نسج خطاب هذه الحركة، وتتمثل أهمية هذه الدراسة في تتبع كيفية تتفاعل الدولة مع مطالب الحركة الأمازيغية، حيث تم الانتقال من تهميش الأمازيغية إلى الاعتراف بها على مستويات متعددة، والتي توجت بدسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية في دستور سنة 2011.

■كلمات المفاتيح: الدولة، الحركة الأمازيغية، الأمازيغية، الثقافة، الهوية، الدسترة.

■Reference citation:
-Mohamed Blilid, The State and the Amazigh movement in Morocco:From marginalization to recognition,The Lixus journal,Issue 50,January 2024,pp:8-24

■Abstract:
This article addresses the circumstances surrounding the emergence of the Amazigh movement in Morocco, and the impact of international and national contexts on shaping the discourse of this movement. The significance of this study lies in tracking how the state interacts with the demands of the Amazigh movement, transitioning from marginalization of the Amazigh language to its recognition at multiple levels. This culminated in the constitutional recognition of the Amazigh language as an official language in the year 2011.

■Key words:State, Amazigh movement, Amazigh language, culture, identity, constitutional recognition.

ISSN:2605-6259

المقدمة:

مباشرة بعد استقلال المغرب سنة 1956، تبنت الدولة المغربية إيديولوجية هوياتية تستند على مقومي العروبة والإسلام، وهو ما تم تضمينه في دساتيرها من 1962 إلى 1996، وفي هذا السياق ظهرت الحركة الأمازيغية، التي حاولت أن تأسس نفسها حول مفهومين أساسيين، هما التعدد والتنوع، حيث تعتبرهما الكفيلان بإعادة الاعتبار للأمازيغية، وإنقاذها من الإهانة والسخرية اللتين تتعرض لهما[1]. من خلال تتبع خطاب هذه الحركة، سيتضح لنا أنها لم تكن حركة ثقافية، بل حركة سياسية منذ البداية، وإن كان خطابها يطغى عليه البعد الثقافي، فقد كانت تسعى إلى إحداث انقلاب على الحقل الإيديولوجي الرسمي الذي تم تأهيله في مرحلة ما بعد الحماية، و الذي تم فيه تغييب الأمازيغية[2]، وهنا نتفق مع ما ذهب إليه حسن رشيق من كون تصورات الهوية الجماعية لا يمكن حصرها فيما هو ثقافي، بل تمتد إلى العمل السياسي أيضا[3].

على المستوى الرسمي، فقد انتقلت الأمازيغية من التهميش إلى الاعتراف، وهو ما رافقته مجموعة من المكاسب، توجت بدسترة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، في دستور سنة 2011.

سنقوم في هذا المقال بتحليل سيرورة الحركة الأمازيغية في المغرب، من خلال تتبع تطور خطابها، وتحول آليات اشتغالها، وكيفية تأثير الظروف السياسية الداخلية والخارج في ذلك، ولمقاربة هذا الموضوع، ويمكن صياغة السؤال المركزي للدراسة على الشكل التالي : كيف تؤثر السياقات الدولية والوطنية على انتاج خطاب الحركة الأمازيغية في المغرب، وكيف تتفاعل الدولة مع هذه المطالب؟

لفهم ظروف وسياقات إنتاج الخطاب لدى الحركة الأمازيغية، سنستعين ببعض النظريات المفسرة للفعل الجماعي، خاصة نظرية تعبئة الموارد، والتي تعتبر من النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية[4]، وقد ظهرت في ستينيات القرن الماضين، ويعد أوبرشال، وتشارلز تيلي وجون مكارثي من رواد هذه

[1] Stéphanie Pouessel, les identités amazighes au Maroc, la croisée des chemins, Casablanca 2011, p 21.

[2] Stephanie POUESSEL, “du village au village –global : émergence et construction d’une revendication autochtone berbère au Maroc” , **autrepart**, 2006/2, p 122.

3 Hassan Rachik, construction de l’identité amazighe, dans usages de l’identité amazighe au Maroc, ED Hassan Rachik, imprimerie Najah el jadida, 1 ère éd., Casablanca 2006, p 49

[4] Erique Neveu, sociologie des mouvements sociaux, la découverte, 7 ème éd, Paris 2019, p 47.

ISSN:2605-6259

النظرية[1]، وتعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية إجابات عن حاجات مجتمعية، وتذهب إلى تفسير الفعل الجماعي بناء على السياق السياسي الذي ظهر فيه.

ستتم مقاربة هذا الموضوع، انطلاقا من فقرتين أساسيين، حيث سنتولى في الفقرة الأولى تحليل خطاب الحركة الأمازيغية، في حين سنقوم في فقرة ثانية بتناول تفاعل الدولة مع خطاب ومطالب الحركة الأمازيغية.

أولا: خطاب الحركة الأمازيغية: من ميثاق أكادير إلى البيان الأمازيغي

بعد تطور الحركة الأمازيغية في المغرب، حاولت أن تصقل خطابها في وثائق تعبر فيها عن مطالبها بوضوح، هكذا أصدرت ميثاقا حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب سنة 1991، قبل أن تصدر وثيقة ثانية تحمل اسم البيان الأمازيغي، وذلك سنة 2000.

1-ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب[2] : عقد ميلاد الحركة الأمازيغية

تعتبر صياغة المطالب من ضمن الشروط الأساسية للحركات الاجتماعية، وقد صاغت الحركة الأمازيغية مطالبها لأول مرة في ميثاق أكادير، مستغلة بذلك مجموعة من الظروف الدولية والداخلية.

أ-ظروف صدور ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب:

في كتابه الموسوم نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية في المغرب، ذهب الباحث الحسين وعزي إلى كون فكرة الميثاق قد تم طرحها خلال الدورة الأولى للجامعة الصيفية، المنعقدة بمدينة أكادير سنة 1980، وذلك كاقتراح من طرف الأستاذ أحمد بوكوس[3] ، الذي دعا إلى ضرورة وضع ميثاق وطني يحدد مبادئ ووسائل السياسة اللغوية، كما إن الجمعية الجديدة للثقافة والفنون الشعبية، قد وافقت في جمعها العام المنعقد بمدينة الرباط سنة 1981 على تأسيس ميثاق ثقافي للجمعية، وهو الميثاق الذي سيتضمن الحل للإشكال اللغوي والثقافي على الصعيد الوطني، إذ تضمن بيان الجمعية الدعوة إلى تجذير الممارسة الديمقراطية للعمل الثقافي، إلى جانب تبني ومساندة المطالب الديمقراطية في بناء ثقافة وطنية تقدمية ديمقراطية، وإيجاد مناهج تعليمية وتربوية ديمقراطية وشعبية، هذا بالإضافة إلى النضال على الساحة الثقافية من أجل ديمقراطية ثقافية حقيقية، يتم فيها التمتع الكامل بالحقوق الثقافية واللغوية، بجانب الحقوق الأساسية الأخرى.

---

[1] كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2013، ص 231.

[2] يعرف في أوساط الحركة الأمازيغية بميثاق أكادير، نسبة إلى المدينة التي صدر فيها.

[3] استاذ جامعي، متخصص في اللسانيات، كان في هذه الفترة مناضلا داخل الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، قبل أن يتولى منصب عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ISSN:2605-6259

كانت الحركة الأمازيغية في تلك الفترة واعية بضرورة الالتحام حول وثيقة تمثل الحد الأدنى للتوافق بين مكوناتها، إلا أن الظروف السياسية لم تكن تسمح بظهور وثيقة تتضمن مطالب واضحة للجمعيات الأمازيغية، وفي بداية فترة التسعينيات، تم التفكير في إعداد كتاب أبيض يتضمن الأفكار الكبرى للحركة الأمازيغية[1]، وتنقسم إلى المواضيع التالية : الثقافة الأمازيغية، الإسلام والثقافة الأمازيغية، الأمازيغية والمسؤولية الثقافية الحضارية، اللغة الأمازيغية، تعليم اللغة الأمازيغية، الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، ثم نقد الموقف السياسي الإيديولوجي السائد إزاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين .لم يخرج الكتاب الأبيض إلى حيز الوجود، لكن تم تلخيص أفكاره في ميثاق يحمل اسم"ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب"، وقد حدد الحسين وعزي العوامل التي كانت وراء صياغة هذا الميثاق في أربعة عوامل: العامل الثقافي، الاقتصادي، التاريخي، الإيديولوجي[2]، وقد تمت مناقشة مضامين هذا الميثاق في الدورة الرابعة للجامعة الصيفية[3]، والتي دارت أشغالها في مدينة أكادير في غشت 1991، وتم اختيار "الثقافة الأمازيغية بين التقليد والحداثة" شعارا لهذه الدورة.

ب–مضمون ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغية:

حاول ميثاق أكادير أن يعبر بنوع من الوضوح عن مطالب الحركة الأمازيغية في هذه الفترة، وركز الميثاق على عنصر اللغة والثقافة، وهو ما يؤكده عنوانه، حيث ذكر في ديباجته بالوضع المزري الذي تعيشه الأمازيغية لغة وثقافة.

تضمن هذا الميثاق أربعة محاور ، حيث تمت عنونة المحور الأول ب" الهوية المغربية : الوحدة في التنوع"، وذهب محررو هذا الميثاق في هذا المحور إلى كون الثقافة المغربية متعددة الأبعاد، حيث تتشكل من البعد الأمازيغي والبعد الإسلامي، والبعد العربي، والبعد الإفريقي، والبعد الكوني، أما المحور الثاني فقد تمت عنونته ب" الثقافة الأمازيغية"، حيث تمت الإشارة إلى أن هذه الثقافة تعكس شخصية حامليها، والتي يتم نقلها عبر اللغة، أما المحور الثالث، فقد تحدث عن "اللغة الأمازيغية" والتي تشكل حسب ما ذهب إليه الميثاق لغة التعبير الأولى للمغاربة، وهي لغة الغالبية من المغاربة،

[1] ابراهيم أخياط، النهضة الأمازيغية، كما عشت ميلادها وتطورها، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط 2012 ، ص 185.

[2] الحسن وعزي، نشأة الحركة الأمازيغية بالمغرب (1967-1991) ، تحليل سيرورة تحول الوعي بالهوية الأمازيغية ، من الوعي التقليدي إلى الوعي العصري "، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أكتوبر 2000، ص165

3 تأسست جمعية الجامعة الصيفية بمدينة أكادير سنة 1979.

ISSN:2605-6259

كما أن اللغة هي التي تشكل أساس خطاب الحركة الأمازيغية على الأقل في تلك المرحلة، أما المحور الرابع فقد تطرق إلى المشاكل التي تعاني منها اللغة والثقافة الأمازيغيتين، حيث تحدث الميثاق عن التهميش الذي طال الأمازيغية، من الناحية التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين تم طرح مطالب الحركة الأمازيغية في المحور الخامس، والمعنون ب"آفاق العمل الثقافي الأمازيغي"، ويمكن اختزالها في الحفاظ على اللغة والثقافة الأمازيغية، من خلال مجموعة من الخطوات كإدماجهما في التعليم والإعلام، بالإضافة إلى مطلب دسترة اللغة الأمازيغية لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية.

يمكن الإقرار بكون ميثاق أكادير، شكل أول أرضية مطلبية للحركة الأمازيغية، حيث لم تعد تستعمل فيه الكلمات المتداولة بين الفاعلين الأمازيغيين من قبيل : الثقافة الشعبية، التراث، الفنون الشعبية...بل تم استعمال كلمات أخرى من قبيل الهوية، اللغة والثقافة الأمازيغيتين، التنمية، الاستلاب الهوياتي؛ ومن حيث المطالب فقط تطورت بدورها من المطالبة بالحفاظ على الموروث الثقافي وعلى التراث الأمازيغي، إلى المطالبة بالاعتراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية، وإدماجها في حقلي التعليم والإعلام[1].

لقد ركز هذا الميثاق على اللغة الأمازيغية، واعتبرها جوهر نضال الحركة الأمازيغية، أي إن جميع مطالب هذه الحركة تنصب حول الدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغيتين، لكن دون أن يعني هذا أن الحركة الأمازيغية هي حركة ثقافية محضة، فالمطالبة بإقرار الأمازيغية لغة وطنية في الدستور، هو مطلب سياسي، كما أن المطالبة بإدماجها في المنظومة التعليمية والإعلامية هي مطالب سياسية أيضا، باعتبار التعليم والاعلام قناتين من قنوات التنشئة الاجتماعية[2]، وتتمثل أهمية ميثاق أكادير في إعلان الأمازيغية عن نفسها، وإخراجها من وضع الطابو الذي كانت تعاني منه، وبالتالي شجعت الأفراد على الالتحاق بالحركة الأمازيغية، وتبني أفكارها[3]، وقد برز الخطاب السياسي للحركة الأمازيغية بشكل أكثر وضوحا في بيان "من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب".

ثانيا:البيان الأمازيغي، وإعادة رسم ملامح الحركة الأمازيغية

[1] Laura Feliu, "Le Mouvement culturel amazigh (MCA) au Maroc", **L'Année du Maghreb**, I | 2006, 274-285.

[2] رشيد الحاحي، الأمازيغية والسلطة : نقد استراتيجية الهيمنة، دفاتر وجهة نظر، العدد 16، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2009، ص 43.

[3] Fadma Ait Mous, réseau associatif amazigh : émergence et diffusion , dans usages de l'identité amazighe au Maroc, ED Hassan Rachik, imprimerie Najah el jadida, 1 ère éd., Casablanca 2006, p 153.

ISSN:2605-6259

جاء البيان الأمازيغي في ظروف مغايرة لتلك التي ظهر فيها ميثاق أكادير، وهو ما يعكسه بوضوح مضمون هذه الوثيقة، ومطالب الحركة في تلك الفترة.

1–ظروف صياغة البيان الأمازيغي:

مباشرة بعد الإعلان عن ميثاق أكادير الذي وقعته ست جمعيات، قبل أن تتبناه جمعيات أخرى على الصعيد الوطني، لم تعد الحركة الأمازيغية متقوقعة على نفسها، بل أصبحت تعبر عن نفسها في الفضاء العام.

في سنة 1993، وجهت الحركة الأمازيغية نداء إلى الهيئات السياسية والفعاليات الوطنية، حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، حيث دعى هذا النداء إلى التفاعل مع ما جاء في مضامين ميثاق أكادير.

لم تكن الدولة في هذه الفترة رافضة للأمازيغية، لكنها في المقابل كانت تتعامل مع الموضوع بنوع من الحذر، حيث قامت مثلا باعتقال مناضلي تيليلي، بعد مشاركتهم في مسيرة فاتح ماي، ورفعهم مطالب الحركة الأمازيغية، وتم الحكم عليهم بغرامات مالية، قدرها 30.000 درهما، ووزعت عليهم 5 سنوات سجنا نافذة، قبل أن يتم الإفراج عنهم بعفو ملكي، بعد اعتبارهم معتقلين سياسيين، وفق اللائحة الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، بتاريخ 8 يوليوز 1994، وفي السنة ذاتها ، نص خطاب الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 20 غشت 1994، على تدريس "اللهجات المحلية"، وهي سابقة في تاريخ المغرب منذ الاستقلال، وفي 22 يونيو من ذات السنة، رفعت الحركة الأمازيغية رسالة إلى الملك الراحل الحسن الثاني، تطالبه من خلالها بالتنصيص في الدستور المغربي على الأمازيغية، وذلك بتضمينه عبارة :" المملكة المغربية دولة إسلامية لغتاها الأمازيغية والعربية، هويتها ترتكز على مكونات ثلاث : الإسلام والأمازيغية والعربية"، إضافة إلى عبارة " اللغتان الأمازيغية والعربية متساويتان لدى كافة المغاربة."

بعد ميثاق أكادير إذن تغيرت ملامح الحركة الأمازيغية، حيث خرجت من مرحلة العمل الداخلي، إلى مرحلة الإعلان عن نفسها وعن مطالبها، كما إنها أصبحت تعبر عن خطابها بطريقة واضحة، بالإضافة إلى كونها أصبحت تلجأ إلى مفاهيم جديدة، تعبر عن نوعية الحركة ككل، كما هو الشأن بالنسبة لمفاهيم : التنمية، حقوق الانسان، الديمقراطية، وهو خطاب يساير مرحلة ما بعد انهيار جدار برلين، وانهيار المعسكر الشرقي، إذ بدأ الاهتمام بالحقوق اللغوية والثقافية، والقوميات الاثنية[1]، فالمصادقة على الإعلان العالمي لليونيسكو

[1] ويل كيميلكا، اوديسيا التعددية الثقافية : سبر السياسات الجديدة في التنوع، الجزء الأول، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد377، يونيو 2011، ص 56.

بشأن التنوع الثقافي، وذلك في سنة 2001، هو اعتراف بأهمية هذه الحقوق، وقوة هذا الخطاب، بعدما كان التنوع الثقافي يعتبر لفترة طويلة عقبة أمام التنمية.

لقد صاحب تطور خطاب الحركة الأمازيغية، تطور في آليات الاشتغال، فبعد تجربة المجلس الوطني للتنسيق، دخلت الحركة في تجربة أخرى، والمتمثلة في الكونفدراليات الجهوية بكل من سوس، الأطلس، الريف.

لم يكن داخل الحركة الأمازيغية في هذه الفترة توجه منسجم، فتطور الحركة جعلها تنقسم إلى مجموعة من التوجهات:

–توجه ثقافي، يعتبر العمل الثقافي والابداعي المنطلق الأساسي لتغيير الوعي العام، وللتأثير في القرارات الرسمية عبر المطالبة بإصلاح ثقافي.

–توجه يميل إلى تدويل القضية الأمازيغية عبر الاشتغال في لجان الأمم المتحدة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية لحقوق الانسان، ويستمد هذا الاتجاه خطابه من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

–توجه يفضل العمل الحركي الراديكالي، ويبادل الإقصاء بالإقصاء، ويرى أن تهميش الأمازيغية كان بقرار سياسي، ولا يمكن رفعه إلا بتحرك سياسي.

–توجه يرى ضرورة العمل بتوجهين: سياسي وثقافي.

أما من جانب الدولة، فقد تم التعامل مع مطالب الحركة الأمازيغية بنوع من التذبذب، فبعد تجاهل دسترة البعد الأمازيغي في دستور 1996، سيتم بعد ذلك بسنتين ورود كلمة الأمازيغية لأول مرة في التصريح الحكومي ، حيث نص على أن الحكومة ستحرص على " تغيير مناهج التكوين والمناهج التربوية، بهدف تمكين ناشئتنا من اللغة الوطنية العربية، وإنعاش الثقافة الأمازيغية"، رغم أن التصريح لم يقرن الأمازيغية باللغة، إلا أنه يبقى مكسبا بالنسبة للحركة الأمازيغية، وفي ذات السنة صدر الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي أشار إلى تفعيل دور اللهجات الأمازيغية في الاستئناس لتعلم اللغة العربية، فعلى الرغم من اعتبار الميثاق للأمازيغية مجرد لهجات، كما أنه يحصر دورها في الاستئناس لتعلم اللغة العربية، إلا أنه مؤشر إيجابي على بداية انفتاح الدولة على مطالب الحركة الأمازيغية .

مباشرة بعد تولي الملك محمد السادس للعرش، حاولت الحركة الأمازيغية الضغط في اتجاه الاعتراف بمطالبها، وتحقيقها، وهو ما حذا بها إلى الانتقال الى التفكير في الاحتجاج الميداني، من خلال التحضير لتنظيم مسيرة وطنية" تاوادا" بمدينة الرباط، ترفع فيها شعاراتها[1]، وفي هذه الفترة تم تحرير بيان سمي "بيان من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية

[1] ابراهيم أخياط، م.س، ص 301.

ISSN:2605-6259

المغرب"، والذي يعرف في أوساط الحركة الأمازيغية بالبيان الأمازيغي، أو بيان محمد شفيق وتم توقيعه البيان من طرف 229.

2–مضمون البيان الأمازيغي:

عكس البيان الأمازيغي تطور الحركة الأمازيغية في المغرب من حيث الخطاب والممارسة الميدانية، كما عكس درجة الانفتاح السياسي للدولة المغربية، فقد ذهب البيان إلى أن الأمازيغية هي قضية وطنية، وعلى الإعلام المغربي أن يهتم بها، حيث تذهب الحركة الأمازيغية إلى أن الأمازيغية لا يجب أن تبقى طابوها سياسيا، كما أشار البيان إلى ضرورة الاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية في الدستور المغربي، فقد ربط بشكل واضح بين تغييب الأمازيغية على مستوى الدستور، والضعف الذي لحقها اقتصاديا وثقافيا منذ سنة 1912، كما ربط بين الثقافة والتنمية الاقتصادية، إذ طالب بالتخطيط للتنمية الاقتصادية في المناطق الناطقة بالأمازيغية، إلى جانب مطالبته بإدراج الأمازيغية في جميع أسلاك التعليم، وهذا يتطلب حسب البيان تشكيل لجنة وطنية يعهد إليها وضع برامج التاريخ الخاصة بأسلاك التعليم، وذلك بعد إعادة النظر فيما يتم تدريسه للتلاميذ في مادة التاريخ، بالإضافة إلى ذلك، طالب البيان بجعل الإعلام العمومي في خدمة الأمازيغية، كما طالب برد الاعتبار للفن الأمازيغي الأصيل، ثم الكف عن تحريف الأسماء الأمازيغية وتعريبها القسري، والمطالبة بتسمية المنشآت العمومية الكبرى بأسماء الشخصيات التاريخية المغربية، وان يتم الاعتراف للجمعيات الثقافية الأمازيغية بصفة " المنفعة العمومية"، حتى تستفيد من دعم الدولة.

استعمل البيان مجموعة من المفاهيم للتعبير عن مطالب الحركة الأمازيغية من قبيل (تيموزغا ، الأمازيغ، خصوصيات اجتماعية، التقاليد السياسية الأمازيغية، التنظيمات الاجتماعية الأمازيغية، الشباب الأمازيغ، المناطق الناطقة بالأمازيغية، القومية، التعصب، لغة وطنية رسمية، التراث المادي، الثقافة العصرية..) وبالتالي فهيمنة القاموس السياسي على البيان الأمازيغي واضحة، حيث بدأ التخلص من المفاهيم التي كانت تعبر بها الحركة الأمازيغية عن نفسها، والتي كانت تمتح من قاموس الثقافة، وهذا الأمر لا يجب أن يدفعنا إلى القول بكون الحركة الأمازيغية قد بدأت في الانتقال من الثقافي إلى السياسي، لكن الظرفية السياسية هي التي تغيرت، واستغلتها الحركة الأمازيغية للتعبير عن خطابها السياسي بنوع من الوضوح.

بعد صدور البيان الأمازيغي، ظهرت ثلاثة اتجاهات داخل الحركة الأمازيغية:

–اتجاه يدعو إلى تأسيس حزب سياسي لضمان التمثيلية الأمازيغية في المؤسسات والمشاركة في الحياة السياسية بالعمل الحزبي، وذلك للسعي

إلى السلطة عن طريق الآليات التي حددها القانون.

-اتجاه يذهب إلى ضرورة البدء بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي، تعمل على وضع مشروع مجتمعي متكامل، يكون أفقه بناء تنظيم سياسي ذي خطاب ومشروع واضحين.

-اتجاه يدعو إلى هيكلة الحركة في شكل جبهة سياسية جماهيرية، حيث يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى الاحتجاجات والنضال ميدانيا.

الفقرة الثانية:تفاعل الدولة مع الخطاب الأمازيغي: من التهميش إلى الاعتراف الرسمي

يمكن عنونة المرحلة السابقة، التي أشرنا إليها في الفقرة الأولى، بمرحلة الصراع بين الدولة والحركة الأمازيغية حول إعادة تحديد مفهوم الهوية المغربية، وإعادة رسم روافد هذه الهوية، فبعد هذا المسار من التجاذبات، جاءت المرحلة الثانية من العلاقة، والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة ""*المصالحة الهوياتية*"، حيث قامت الدولة باعتراف رسمي بالأمازيغية كمكون من مكونات الهوية المغربية، وقد نتج عن هذا الاعتراف تحول على مستوى الامازيغية كلغة وهوية، وكذا على الحركة الأمازيغية، من حيث الخطاب وآليات الاشتغال.

الفقرة الأولى : صور الاعتراف : من الاعتراف المؤسساتي إلى الاعتراف الدستوري

ثالثا:من خطاب العرش إلى تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

1-سياق نشأة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:

أ-الظروف الداخلية :

تجلت هذه الظروف من جهة في تصاعد قوة الحركة الأمازيغية، حيث راكمت سنوات من "الخبرة النضالية" صقلت فيها خطابا واضحا، كما أنها أصبحت تنتقل من العمل الجمعوي إلى العمل الميداني المنسق[1] ، ومن جهة أخرى فإن الملكية سعت إلى البحث عن مصادر جديدة تغذي شرعيتها، ومن ضمن هذه المصادر توجد الأمازيغية.

ب-الظروف الدولية:

عرفت سنة 2001، اعتماد اليونيسكو للإعلان العالمي للتنوع الثقافي سنة 2001، وهو أمر ذو أهمية كبرى بالنسبة للحركة الأمازيغية، كما أن ما حدث بالجزائر والمتعلق بوفاة ماسينيسا كرماح[2] في ذات السنة ، كان له أثر مباشر على تحول وضعية الأمازيغية في المغرب، وبالتالي فمن مصلحة الملكية الاعتراف

[1] تم اقتراح تنظيم مسيرة مليونية بمدينة الرباط، وذلك كآلية للضغط قصد الاستجابة لمطالب الحركة.

[2] شاب من منطقة القبايل الجزائرية، تم اعتقاله من قبل الشرطة، وتعتبر الحركة الأمازيغية أنه توفي بعد يومين من اعتقاله بعد إطلاق الرصاص عليه في مفوضية الشرطة، وقد تمت إقالة الدركي الذي أطلق عليه النار، وتمت محاكمته بسنتين سجنا، وقد أدى حادث وفاة كرماح إلى مظاهرات دامية بمنطقة القبايل، وتعرف هذه الأحداث بالربيع الأسود.

بالأمازيغية في تلك الفترة، فتجدد المصالح هو المحدد للعلاقة بين الحركات الاجتماعية والمؤسسات السياسية[1].

2–تصورات الدولة للأمازيغية:

يشكل خطاب العرش لسنة 2001، خطابا قطع مع التصور السائد لدى الدولة للهوية المغربية، والتي اختزلت روافدها في مكونين هما العربية والإسلام، فقد تحدث الملك عن المشروع الذي تحمله الملكية، والمتمثل في المشروع المجتمعي الديمقراطي، وقد أشار الخطاب إلى كون الديمقراطية لا يمكن تجسيدها في المساواة في ظل دولة الحق والقانون، وإنما لا بد لها من عمق ثقافي، متمثل في تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية.

تتمثل رمزية الخطاب الملكي في الانتقال من تهميش المكون الأمازيغي في المغرب، إلى الاعتراف الرسمي به، وذلك من طرف أعلى هيأة سياسية في الدولة، وقد فسر شارلز تايلور، كيف يمثل الاعتراف مطمحا لأي حركة سياسية أو مجموعة أقلية أو نسائية[2]،

وعلى المستوى المؤسساتي، تم الإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، كمؤسسة يعهد إليها بتأهيل اللغة والثقافة الأمازيغيتين، فبتاريخ 17 أكتوبر 2001، ألقى الملك محمد السادس خطابا بمنطقة أجدير[3] نواحي مدينة خنيفرة، دعا إليه جميع الفعاليات السياسية والحزبية والنقابية وشخصيات اقتصادية وثقافية، إلى جانب فعاليات المجتمع المدني، وأعلن أمامها عن "إقرار الجميع بكل مقومات تاريخنا الجماعي والهوية الثقافية الوطنية"، والتي تشكلت من روافد متعددة، كما أكد على أن الأمازيغية التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لجميع المغاربة دون استثناء، وأضاف بأن الأمازيغية تدخل ضمن المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي سبق وأعلن عنه الملك، وأعلن في خطابه عن كون المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤسسة تعنى بالحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها، وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني.

---

[1] Evelima Dagnino et Llocaux Tatagiba "mouvements sociaux et participation institutionnelle : répertoires d'action collective et dynamiques culturelles dans la difficile construction de la démocratie brésilienne", **revue internationale de politique comparée**, vol 17, 2010/2, p 169.

[2] Charles Taylor, multiculturalisme : différence et démocratie, traduction de l'anglais Denis-Armand Canal, Flammarion, 2 ème éd, Flammarion, Paris 2009, p41.

[3] من حيث الرمزية التاريخية، فإن منطقة أجدير، عرفت بتاريخ 12 يوليوز 1956، حدثا مهما، تمثل في زيارة السلطان محمد الخامس لقبائل الأطلس، حيث تم استقباله بمعية أفراد عائلته، وعناصر حكومته،وخلال هذه الزيارة قام عناصر جيش التحرير بتسليم السلاح، والدخول في صفوف القوات المسلحة الملكية، وتحقيق إجماع حول السلطان محمد الخامس، وذلك حسب الرواية التي قدمها جون لافيفر، المصدر :
Jean LEFEVRE, le voyage du sultan : opération de prestige et de ralliement, Le Monde, 13 juillet 1957.

ISSN:2605-6259

إن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، كما ينص على ذلك الظهير المنظم لها، هو مؤسسة تتراوح بين الوظيفة الاستشارية والأكاديمية، وهي صيغة تنسجم مع ما ذهب إليه الملك في خطاب أجدير مع عدم تسييس الأمازيغية، كما أن المعهد ظل مطلبا من مطالب الحركة الأمازيغية، والذي صقلته في ميثاق أكادير وفي البيان الأمازيغي.

يعتبر هذان الخطابان إذن بمثابة اعتراف من الدولة على مرحلة جديدة للتعاطي مع الأمازيغية، وقد انقسمت الحركة الأمازيغية إلى ثلاثة اتجاهات إزاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:

-اتجاه يدعو إلى مقاطعة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بشكل مطلق، ويعلل هذا الاتجاه موقفه بكون الهدف من هذه المؤسسة يتمثل في احتواء الحركة الأمازيغية.

-اتجاه يدعو إلى تثمين تأسيس المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، والاستعداد للتعامل معه، وهذا الاتجاه في غالبيته تمثله الجمعيات الأمازيغية الممثَّلة داخل المجلس الإداري لهذه المؤسسة.

-اتجاه يدعو إلى ما سماه المواكبة النقدية، أي التعامل مع المعهد لكن بحذر، وباستقلالية تامة عن قراراته.

رابعا: المراجعة الدستورية وترسيم اللغة الأمازيغية

1-ظروف ترسيم الأمازيغية في الدستور المغربي:

أ-الظروف الدولية: الربيع العربي:[1]

لقد كان لموضوع الهوية حضورا وازنا في خضم هذا الحراك، وسنركز في هذا الباب على التجربتين المصرية والتونسية، فقد عرفت الدولة المصرية تجربتين دستوريتين، سنة 2012، قبل أن يتم الانقلاب على هذه الوثيقة وإعداد وثيقة 2014، ففيما يتعلق بالهوية نص دستور 2012 على كون الشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية، أما دستور 2014 فقد نص على كون انتماء مصر للعالم العربي والإسلامي، وهنا فقد اختفى مفهوم الأمة، كما حدث تغيير في المادة 219، التي أحالت في دستور 2012 على دور الأزهر الشريف فيما يتعلق بالشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية، قبل أن يسند دستور 2014 هذه المهمة لأحكام المحكمة الدستورية.

في التجربة التونسية، رغم التقدم الحاصل على المستوى الهوياتي داخل دستور

[1] هو مفهوم نحتته الصحافة، وبالنسبة للحركة الأمازيغية، فهي ترفض استخدامه ، مبررة ذلك بكون جميع شعوب المنطقة قد شاركت فيها، كالأمازيغ والأكراد...

ISSN:2605-6259

2014، إلا أن هناك نوعا من اللاحسم بين الدولة الدينية والدولة المدنية، فقد جاء في الفصل الثاني : "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، وجاء في الفصل الثاني "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون"، ويمكن فهم هذا اللاحسم أو المزاوجة بين الاتجاهين، من خلال ما ذهب إليه الباحث المغربي حسن طارق بتوافق الاتجاهات الأساسية داخل كل من الإسلاميين والعلمانيين[1].

ب–الظروف الداخلية:حركة 20 فبراير

كان لما سمي بالربيع العربي تأثير مباشر على المغرب، خاصة بكل من تونس ومصر، فتم بتاريخ 20 فبراير 2011، تأسيس حركة أطلقت على نفسها "حركة 20 فبراير"، تضمنت طلابا جامعيين إلى جانب ناشطين داخل الأحزاب السياسية، ومنتمين إلى تنظيمات مدنية وحركات اجتماعية : الحركة الأمازيغية والحركة الإسلامية، لقد حاولت هذه الحركة أن تتحرك بمعزل عن الأحزاب السياسية والنقابات[2].

لقد سطرت حركة 20 فبراير مجموعة من المطالب[3]، وضمنتها في وثيقة معنونة ب "البيان التأسيسي لحركة حرية وديمقراطية الآن"، وحددت هذه المطالب في إلغاء الدستور الحالي، وتعيين لجنة تأسيسية من كفاءات هذا البلد النزيهة، لوضع دستور جديد يعطي للملكية حجمها الطبيعي، ثم حل البرلمان والحكومة والأحزاب التي ساهمت في ترسيخ الفساد السياسي، كما ظلت مسألة الهوية، وبخاصة الأمازيغية حاضرة في وثائق هذه الحركة.

2–قراءة في حضور الأمازيغية في الدستور وفي مشروعي القانونين التنظيميين:

أ–وضعية الأمازيغية في دستور 2011

في خطاب الملك محمد السادس ، الذي ألقاه بتاريخ 9 مارس 2011، والذي أعلن فيه عن المراجعة الدستورية التي ستطال الدستور المغربي لسنة 1996، حدد فيه المجالات التي ستشملها المراجعة، وفي مقدمتها مجال الهوية، حيث دعا إلى "التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة"، وقد حملت الوثيقة الدستورية المراجعة بتاريخ 2011، الجديد بالنسبة

[1] حسن طارق، في الدستورانية العربية الجديدة: "أسئلة الهوية، المواطنة، مدنية الدولة ونظام الحكم"، في كتاب **العلوم الاجتماعية والتفكير في قضايا السياسة، الدولة، السياسات**، الجزء 1، تنسيق حسن طارق وسعيد بنيس، مجلة السياسات العمومية، الرباط، 2016، ص 154.

[2] توفيق عبد الصادق، "حركة 20 فبراير: سياقات التحرك وبنية الحركة"، **المستقبل العربي**، ع 474، غشت 2018، ص64.

[3] الحبيب استاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميكية التغيير ضمن الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت يونيو 2019، ص 322.

للأمازيغية، حيث وردت في فصله الخامس العبارة التالية " تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها،

يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك كي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية".

كما نصت في ديباجتها على كون المغرب دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية–الاسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، الغنية بروافدها الافريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

إن ترسيم الأمازيغية في الدستور الجديد يمنح للغة والثقافة الأمازيغيتين فرصا جديدة في مجالات التربية ووسائل الإعلام والثقافة والقطاعات الادارية[1]

أشار الفصل الخامس من دستور 2011، إلى أن قانونا تنظيميا سيتم إصداره ليبين كيفية إدماج الأمازيغية في التعليم، وفي باقي مناحي الحياة العامة، وأقر بأن جميع القوانين التنظيمية يجب إعدادها في الولاية التشريعية الممتدة من 2011-2016 ، لكن بالنسبة للقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية فلم يتم صدوره إلا في سنة 2019[2].

يتضمن هذا المشروع مجموعة من المحاور المتعلقة أساسا بإدماج الأمازيغية في التعليم ، وفي مجال التشريع والعمل البرلماني، ثم إدماجها في مجال الاتصال والإعلام، وفي مختلف مجالات الابداع الثقافي، إلى جانب إدماجها في الإدارات العمومية، وفي الفضاء العام، ثم في مجال القضاء.

بالرغم من أهمية هذا المشروع، إلا أنه يثير مجموعة من الملاحظات، فمن الواضح أن المشرع قام بخلط بين اللهجات المحلية واللغة الأمازيغية المعيارية، فقد نص المشروع في مادته الأولى على أنه" يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللساني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة"، وهذا أمر مناف للدستور الذي تحدث في فصله الخامس عن اللغة، وليس عن التعبيرات الجهوية، وفي معرض تطرقه للتعليم،

[1] أحمد بوكوس، اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تعريب فؤاد ساعة، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط 2013، ص 320

[2] الجريدة الرسمية عدد 6816، الصادر بتاريخ 26 محرم 1441، الموافق ل 26 سبتمبر 2019، ص 9315

ISSN:2605-6259

أشار هذا المشروع إلى أن تعليم الأمازيغية يعد حقا لجميع المغاربة، ونفى عنه بالتالي صفة الإلزامية، فترسيم الأمازيغية في الدستور، يستوجب اعتبار تدريسها واجبا وليس حقا، وبالنسبة للمدة التي حددها المشرع لتعميم تدريس الأمازيغية، فهي خمس سنوات، وهنا أورد ملاحظتين: أما الأولى فتنصب على التعميم على المستوى العمودي، فهو لا يطرح إشكالا، بحيث إن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، قام بإعداد الكتب المدرسية، والحوامل البيداغوجية، فقط على الحكومة استثمارها، أما الملاحظة الثانية، و المتعلقة بالتعميم على المستوى الأفقي، فمن الصعب جدا إمكانية تحقيقه في ظرف خمس سنوات، حيث ما زال هناك نقص كبير في الموارد البشرية، وحتى المالية، وبالتالي فتحديد هذه المدة الزمنية هو أمر لا يستند على دراسة ميدانية، وهو ما يتضح في تحديد المشرع عشر سنوات كغلاف زمني لترسيم الأمازيغية في مجال القضاء، وهي مدة طويلة جدا، باعتبار أن الأمر لا يستدعي سوى مترجمين في المحاكم، وإدراج اللغة الأمازيغية في المعهد العالي للقضاء.

إن الصيغة التي جاء بها هذا المشروع، هي صيغة يطغى عليها الطابع الأخلاقي، وليس الطابع القانوني المقترن بالإلزامية، كما غابت عنه الدقة في تحديد الأولويات، وكيفية التطبيق، بالإضافة إلى كونه لم يشر إلى الجهات الموكول إليها تنفيذ هذه الاختصاصات، ما يجعله أقرب إلى ميثاق أخلاقي منه إلى قانون إلزامي.

ب–دلالات الاعتراف الرسمي برأس السنة الأمازيغية:

ظل مطلب الاعتراف الرسمي بالسنة الأمازيغية، مطلبا ملازما لمطلب دسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية، حيث تم تدوين هذا المطلب بشكل صريح في وثيقة " بيان من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب"، منذ سنة 2000، وهو مطلب تجمع عليه كافة مكونات الحركة الأمازيغية، باعتباره يجسد اعترافا بمكون هام من مكونات الثقافة المغربية، وقد تمت الاستجابة لهذا المطلب في سنة 2023، حيث صدر بلاغ للديوان الملكي يوم 03 ماي من هذه السنة، تضمن "إقرار رأس السنة الأمازيغية، عطلة رسمية مؤدى عنها، على غرار فاتح محرم، ورأس السنة الميلادية"، كما أشار البلاغ إلى أن هذا القرار يجسد العناية التي يوليها الملك للأمازيغية باعتبارها مكونا رئيسيا للهوية المغربية الأصيلة، الغنية بتعدد روافدها، وفي إطار التكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية، وقد حددت الحكومة يوم 14 يناير من كل سنة، فاتح السنة الأمازيغية.

خاتمة:

إن مسار الأمازيغية في المغرب هو مسار التفاعلات بين الدولة والحركة الأمازيغية، حيث ظلت الأمازيغية من الأشياء المسكوت عنها في مغرب ما بعد الاستقلال، وهو ما نتج عنه تأسيس الحركة الأمازيغية التي طالبت بالاعتراف بالأمازيغية من خلال مأسستها، خاصة على مستوى التعليم والإعلام، وهو ما استجابت له الدولة عبر تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وأسندت إليه مهمة التعاون مع الهيئات الحكومية قصد إدماج الأمازيغية في التعليم، وإدراجها في الإعلام، والتي كانت من المطالب الأساسية للحركة الأمازيغية، إلا أن اختلاف أطياف من الحركة الأمازيغية حول إنشاء هذه المؤسسة[1]، هذه الأخيرة انتقل خطابها ليشمل التنمية، حيث أفرزت شعار "لا تنمية بدون أمازيغية"، وهذا الشعار جعل الحركة الأمازيغية تلتقي في خطابها مع أطياف أخرى من المجتمع، خاصة اليسار، وتحوُّل خطابها، أثر بشكل مباشر على بنيتها، حيث كانت هناك تجربة لتأسيس حزب سياسي ذو مرجعية أمازيغية، في محاولة للقطع مع المقاربة الثقافية للشأن الأمازيغي[2]، إلا أن الدولة لم ترخص بذلك. بعد سنة 2011، عملت الدولة على دسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وهو ما دفع بالحركة الأمازيغية إلى تبنيها قضايا ذات طابع اقتصادي واجتماعي، وفي مقدمتها الأرض، وما يرتبط بها من ثروات رمزية ومادية، وبالتالي فقد انتقلت الحركة الأمازيغية من الاعتماد على اللغة كعنصر جوهري في تحديد الانتماء إلى الهوية الأمازيغية، إلى الاعتماد على مكون الأرض.

البيبليوغرافيا:

المراجع باللغة العربية :

-إبراهيم أخياط، النهضة الأمازيغية، كما عشت ميلادها وتطورها، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط 2012.

-أحمد بوكوس، اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تعريب فؤاد ساعة، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط 2013.

-الحبيب استاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميات التغيير ضمن الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت يونيو 2019، ص 322.

-حسن مسكين، أزمة النخب العربية: الثقافة والتنمية، دار القرويين، الطبعة الأولى، البيضاء 2001، ص 66.

[1] عبد السلام خلفي، سرال الأمازيغية بالمغرب من الإقصاء إلى الترسيم، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط 2018 ، ص 83.

[2] مصطفى عنترة، المسألة الأمازيغية بالمغرب، من المأسسة إلى الدسترة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2023، ص 71.

-الحسن وعزي، نشأة الحركة الأمازيغية بالمغرب (1967-1991) ، تحليل سيرورة تحول الوعي بالهوية الأمازيغية ، من الوعي التقليدي إلى الوعي العصري "، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أكتوبر 2000.

-رشيد الحاحي، الأمازيغية والسلطة : نقد استراتيجية الهيمنة، دفاتر وجهة نظر، العدد 16، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2009.

-عبد السلام خلفي، سرال الأمازيغية بالمغرب من الإقصاء إلى الترسيم، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط 2018.

-كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2013.

-مصطفى عنترة، المسألة الأمازيغية بالمغرب، من المأسسة إلى الدسترة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2023.

-ويل كيميلكا، اوديسيا التعددية الثقافية : سبر السياسات الجديدة في التنوع، الجزء الأول، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد377، يونيو 2011.

المقالات بالعربية:

-حسن طارق، في الدستورانية العربية الجديدة: "أسئلة الهوية، المواطنة، مدنية الدولة ونظام الحكم"، في كتاب العلوم الاجتماعية والتفكير في قضايا السياسة، الدولة، السياسات، الجزء 1، تنسيق حسن طارق وسعيد بنيس، مجلة السياسات العمومية، الرباط، 2016، ص 148-164.

-توفيق عبد الصادق، "حركة 20 فبراير: سياقات التحرك وبنية الحركة"، **المستقبل العربي**، ع 474، غشت 2018، ص 52-69.

المراجع باللغة الفرنسية:

-Charles Taylor, multiculturalisme : différence et démocratie, traduction de l'anglais Denis-Armand Canal, Flammarion, 2 ème éd, Flammarion, Paris 2009.

-Erique Neveu, sociologie des mouvements sociaux, la découverte, 7 ème éd, Paris 2019.

-Stéphanie Pouessel, les identités amazighes au Maroc, la croisée des chemins, Casablanca 2011.

المقالات بالفرنسية:

-Evelima Dagnino et Llocaux Tatagiba "mouvements sociaux et participation institutionnelle : répertoires d'action collective et dynamiques culturelles dans la

difficile construction de la démocratie brésilienne", **revue internationale de politique comparée**, vol 17, 2010/2, p 167-185.
-Fadma Ait Mous, réseau associatif amazigh : émergence et diffusion, dans usages de l'identité amazighe au Maroc, ED Hassan Rachik, imprimerie Najah el jadida, 1 ère éd., Casablanca 2006, p 129-161.
-Hassan Rachik, construction de l'identité amazighe, dans usages de l'identité amazighe au Maroc, ED Hassan Rachik, imprimerie Najah el jadida, 1 ère éd., Casablanca 2006, p15-66.

-Laura Feliu, "Le Mouvement culturel amazigh (MCA) au Maroc", **L'Année du Maghreb**, I | 2006, p 274-285.
-Stephanie POUESSEL, "du village au village –global : émergence et construction d'une revendication autochtone berbère au Maroc" , **autrepart**, 2006/2, p 119-134.